إصلاح نظام التقاعد والصراع القائم بين العدالة والنجاعة
The Pension System reform and the constant conflict between justice and efficiency

د.مراد بودية سكينة*
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،

meradsakina@gmail.com

أ.د. بوشعور رضية
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،الجزائر

bouchaourr@gmail.com

ملخص:

لقد بات اصلاح نظام التقاعد ضرورة حتمية لا مناص منها، خاصة مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم حاليا، الامر الذي جعل الفئة النشيطة التي تمول نظام التقاعد تقابلها شريحة واسعة من المتقاعدين فخلقت اختلال في التوازن ما بين ايرادات ونفقات النظام.

تتطلب عملية الاصلاح التوفيق ما بين عنصرين أساسيين ألا وهما العدالة والنجاعة، ولكن هناك صراع دائم ما بين هذين المبدأين والذي يحد من فعالية تطبيق نظريات الاصلاح التي سنتطرق اليها في هذه الورقة ويخلق اللامساواة في توزيع المداخيل ما بين أفراد المجتمع.

فهل يمكن تطبيق هذين المبدأين في آن واحد من اجل اصلاح نظام التقاعد؟

الكلمات المفتاحية:

إصلاح نظام التقاعد، العدالة، النجاعة.

Abstract

The reform of the pension system has become an inevitable necessity, especially with the economic and social transformations currently taking place in the world, which creates an imbalance between revenues and expenses of the system.

The reform process requires reconciliation between two basic elements, namely, justice and efficiency, but there is a constant conflict between these principles which limits the effectiveness of applying the

* مراد بودية سكينة، meradsakina@gmail.com مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي GPES

reform theories that we will deal with in this paper and creates inequality in the distribution of incomes between the society members.

Can these two principles be applied simultaneously in order to reform the pension system?

Keywords:

Pension reform, Equity, Efficiency.

1. مقدمة:

يعد نظام التقاعد جزء لا يتجزأ من نظام الضمان الاجتماعي والذي بدوره يعد جزء من نظام الحماية الاجتماعية التي تهدف الى تغطية اكبر عدد ممكن من افراد المجتمع وحمايتهم من مخاطر فقدان الدخل التي قد يتعرضون لها خلال حياتهم اليومية، سواء كان ذلك من خلال النظام التضامني الذي توفره ميزانية الدولة، أو من خلال نظام الاشتراكات الذي توفره ميزانية صناديق الضمان الاجتماعي عامة وصناديق التقاعد خاصة. حيث انه بإمكان الاشخاص الذين قد انسحبوا من سوق العمل بفعل التقاعد ان يحصلوا على معاشات تقاعدية تعويضا لهم عن عدد سنوات العمل التي امضوها في المساهمة بالاشتراكات التي كانت تقتطع من مداخيلهم ورواتبهم.

معظم الدول المتقدمة وحتى النامية منها عمدت الى اضفاء اصلاحات على انظمتها التقاعدية والسبب في ذلك هو اختلال التوازن في ميزانيات انظمتها، ولكن حتى يتم بناء هذه الخطط التقاعدية هناك معايير يجب اخذها بعين الاعتبار الا وهي مبدأ العدالة والنجاعة.

فهل يمكن تطبيق هذين المبدأين في آن واحد من اجل اصلاح نظام التقاعد؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى التعريف بنظريات وانواع اصلاح نظام التقاعد وكذلك التطرق الى الصراع القائم ما بين العدالة والنجاعة في عملية الاصلاح.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث العلمي على المبدأ الوصفي التحليلي بالدرجة الأولى وذلك لتحديد خصائص ظاهرة عجز صناديق التقاعد عن تحقيق النجاعة والفعالية المرجوة في سداد المعاشات مستقبلا، ومن ثم وصف طبيعة هذه الظاهرة ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها.

فرضيات البحث:

لا يمكن تطبيق مبدأي العدالة والنجاعة في آن واحد

2. نظريات الإصلاح:

يرى (Peter R. Orszag & Joseph E. Stiglitz , 1999) ضرورة إجراء إصلاحات جذرية على نظام الضمان الاجتماعي وذلك عن طريق تبديد بعض الخرافات المتعلقة بالتقاعد، وتنقسم هذه الخرافات الى فرضيات اقتصادية كلية، جزئية وسياسية: (Peter R & Joseph E, 1999, p. 15)

2. 1 فرضيات الاقتصاد الكلي

-الحسابات الفردية تزيد في الادخار الوطني

-معدلات العائد تكون أعلى في ظل الحسابات الفردية

-انخفاض معدلات العائد في نظم التقاعد محددة المنافعpay-as-you-go تعكس مشاكل أساسية.

-استثمار صناديق التأمينات العمومية في تحقيق العدالة ليس له آثار على الاقتصاد الكلي

2. 2 فرضيات الاقتصاد الجزئي

-حوافز سوق العمل هي أفضل في ظل الحسابات الفردية

-الخطط محددة المنافع توفر بالضرورة أكثر من حافز للتقاعد في وقت مبكر

-المنافسة تضمن تكاليف إدارية منخفضة في ظل الحسابات الفردية

2. 3 فرضيات الاقتصاد السياسي

- الحكومات الفاسدة وغير الفعالة توفر العقلانية للحسابات الفردية

-سياسة الإنقاذ تكون أسوأ في ظل الخطط محددة المنافع التي يضعها الشعب

-استثمار صناديق التأمينات العمومية يعاني دائما من تبديد لمواردها و سوء إدارتها.

يمكننا القول بان أنظمة التقاعد العامة تعاني نقصا في التمويل مما يجعلنا نفكر في إقحام القطاع الخاص في عملية الإصلاح، كما أن عدم تنوع الأسواق المالية يجعل العديد من الدول تتبع نظام المخصصات التقليدي، وبالتالي يمكن لعملية الإصلاح أن تتضمن الاقتراحات الآتية:

-إمكانية إدارة صناديق التقاعد من طرف القطاع الخاص قد يكون لها تأثير سلبي على الادخار، و الرعاية الاجتماعية، و عرض العمل، أو التوازن المالي، فخوصصة نظام الضمان الاجتماعي تعني الانتقال من نظام محدد المنافعPay-As-You-Goإلى نظام ممول بالكامل Fully Funded System محدد الاشتراكات، (Juan C & Carlos, 2004, p. 10) وهذا بإمكانه أن يكون سببا في المديونية لذلك لا ترتقب منه أي مكاسب في مجال النجاعة، فالنجاعة لا يمكنها أن تأتي إلا إذا قمنا بإصلاحات تتمثل في القضاء على الإختلالات والتسيير الأمثل للدين، وعليه ينبغي دراسة التصميم الأمثل لخوصصة نظام الضمان الاجتماعي استنادا إلى نظرية باريتو في التخصيص الأمثل للموارد.

-استخدام أسلوب Prefundingأي التمويل المسبق عن طريق حيازة أصول من اجل دفع المعاشات التقاعدية في المستقبل

-التركيز على المساهمة الخاصة وليس على إعادة التوزيع

-الحكومة هي من تقرر كيف تمول التحول والرفاهية الخاصة بالأجيال التي تعيش حاليا لتصبح بذلك اضطرارا سياسيا، فإذا قامت الحكومة بتصميم إصلاح للتحسين مستعملة نظرية باريتو يمكنها أن تحصل على مكاسب كبيرة خاصة بتخفيض مشاكل عرض العمل.

*تحديد الاشتراكات مقابل تحديد المنافع

-في المقابل الرفاهية الناجمة عن التقليص من المدخرات هي في الواقع صغيرة جدا.

-الشعب يساهم بشكل كبير في بناء خطط التقاعد لذلك على صانعي السياسات التدخل بحكمة للمفاضلة ما بين:

*القطاع الخاص مقابل الأنظمة العامة

* استخدام أسلوب التمويل المسبق Prefunding مقابل عدم استخدامه

*التنويع مقابل عدم التنويع

لقد تم التطرق إلى الضمان الاجتماعي كبرنامج لحل كامل أو جزئي لبعض مشاكل فشل السوق، حيث سنتناول فيما يلي أهم نظريات النجاعة وإصلاح نظام الضمان الاجتماعي.

نجاعة الضمان الاجتماعي تسمح بتقديم الرعاية لكبار السن والاستثمار في رأس المال البشري عن طريق تأمين التقاعد الأمثل وذلك وفق نظريات الإصلاح التالية: (Casey B & Xavier, 1999, p. 21)

1/خطة الادخار الإجباري A Forced Savings Plan:وتشتمل على الفرضيات التالية:

*لم تعد تعطى لكبار السن حوافز للتقاعد

*يتم اختبار المنافع بطريقة ناجعة وذلك عندما يتم تحديدها وفقا للدخل خلال الحياة العملية.

*كبار السن سوف يستهلكون أكثر من صغار السن

*يتم استخدام جزء من الضرائب التي يدفعها الشباب في تغطية نفقات الكبار بينما يتم استثمار الجزء الأخر في الأسواق المالية.

*المنافع المقدمة للتقاعد المبكر تكون منخفضة لأنها ممولة عن طريق الضرائب على الاستهلاك.

*افتراض صناع قرار الإصلاح أن أي تغيير يجب أن يكون دائما.

2/تقييم الإصلاحات وفقا لنظريات النجاعة Reform Evaluated According to Efficiency Theories:

*وفقا لنماذج النجاعة التالية:

- العائد على استثمار رأس المال البشري"cross-firm human capital "،

- تأمين التقاعد الأمثل"optimal retirementinsurance "،

- الرعاية الاجتماعية لكبار السن"welfare for the elderly "،

- التكاليف الإدارية"administrative cost ".

*يتم الاعتماد على نظرية باريتو في التخصيص الأمثل للموارد في تفسير الإصلاحات وما يترتب عنها من آثار بغض النظر عما إذا تم تمويل النظام بشكل كامل أم لا.

*النموذج يؤكد إعادة التوزيع من الأغنياء إلى الفقراء كما أن الأكبر سنا يستفيد أكثر من الشباب.

*من المتوقع أن يفيد التمويل الكامل الذين لم يولدوا بعد على حساب الأحياء لذلك من المرتقب ألا يحظى بدعم سياسي كبير.

3/تقييم الإصلاحات وفقا للنظريات السياسية Reform Evaluated According to PoliticalTheories:

*في النظريات السياسية ليس من الضروري أن تكون إعادة التوزيع فعالة

*يتم استخدام الضرائب على الدخل لتمويل الادخار الاجباري فيؤثر على دخل الشباب ويقلل فراغهم

*قد يكون ذو ريع أكبر، وإعادة توزيع لأجيال كثيرة، ولكن الكفاءة الكلية قد تكون منخفضة

*نموذج التصويت يخدم أغراض سياسية لذلك لبد من تدخل القضاء ليعزز الكفاءة

*إعادة التوزيع ما بين الأجيال (مع ضريبة الاستهلاك على المدى القصير والادخار الإجباري على المدى البعيد)،قد تميل أيضا إلى زيادة الكفاءة

*يجب أن يتضمن أيضا الإصلاح الجانب السياسي لكي تكون هناك نجاعة.

4/ تقييم الإصلاحات وفق نموذج دورة الحياة Life-Cycle Model ***:***

يسمح نموذج دورة الحياة بتحليل الآثار المترتبة عن إصلاح نظام الضمان الاجتماعي على تقاعد الأفراد وخيارات الاستهلاك. (John & Dan, 2006, p. 17) حيث يتم أولا بتقدير معاملات نموذج دورة الحياة مع افترض أن تفضيلات الأفراد غير قابلة للتجزئة وان التقاعد ذاتي و توقع حدوث تغيير في الاستهلاك عند التقاعد.

يتم التقييم بعد وضع إصلاحات عادية موجهة للتخفيف من حدة مشاكل عرض العمل للنموذج الحالي.

في نموذج دورة الحياة الهامش الوحيد المتوفر لاختيار عرض العمل هو توقيت الإحالة على التقاعد. هذا الإصلاح يخفف من مشاكل نظام الضمان الاجتماعي بالنسبة للأشخاص الذين يظهر تقاعدهم الأمثل بعد انتهاء فترة الكسب.

ويرى(John Laitner and Daniel Silverman)أن عملية التقييم باستخدام نموذج دورة الحياة قد تسفر عن النتائج التالية:

-يمكن أن يكون للإصلاح آثار حقيقية على سلوك المتقاعد ورفاهيته معا

-تقول الدراسة بأنه يجب أن يزيد سن التقاعد بمعدل سنة واحدة و هذا الربح الإضافي قد يجلب للمجتمع ضرائب على الدخل إضافية.

-أولئك الذين يتقاعدون قبل نهاية فترة الكسب يقومون بتحويل الثروة إلى أولئك الذين يتقاعدون لاحقا.

كما ويرى أن عملية تقييم نجاعة الإصلاح التي تشجع العمل طويلا قد تكون أكثر نجاعة: (John & Dan, 2006, p. 19)

-عندما يكون عرض العمل في القطاع الخاص اقل مرونة من الأفضل تخفيض معدلات الضريبة مما يخفض حوافز العمل

-العامل ورب العمل يدفعان ضرائب على الدخل حتى سن 54 بعدها يتوقفان عن الدفع ومن ثم يزيد دخل كل منهما، بإمكان العامل أن يستمر في العمل أو أن يتوقف لذلك سنوات العمل بعد سن 54 لا تؤثر على منحة التقاعد كما هو الحال الآن في سن 62 وبالتالي بإمكان الأسر تمديد حياتهم المهنية دون ضريبة على المرتبات، ومن يرغب في التقاعد قبل السن المحدد عليه أن يدفع ضريبة تفوق ضريبة من يتقاعد في سن 54 وبالتالي من يتقاعد في سن متأخر يكون هو المستفيد الأكبر.

-الهدف هنا هو تشجيع العمل من خلال نظام المكافآت

-وجود مداخيل محايدة للضمان الاجتماعي كالإرث مثلا هو أفضل إصلاح لأنه لا يخلق مشاكل.

5/ تقييم الإصلاحات وفقا نموذج قيمة الخيار Option Value Model The

نموذج قيمة الخيار يقدم لنا الحل شبه الأمثل لقاعدة البرمجة الديناميكية: (Michele, 2008, p. 3)

-بساطة تنفيذ النموذج وخلفيته النظرية المماثلة دفعت الاقتصاديين إلى المفاضلة بين التعقيد الحسابي والصحة التنبؤية لنمذجة نظام التقاعد.

-ولكن هذا النموذج هو اقل فعالية من حيث صحة التنبؤ ليس كما هو الحال بالنسبة للبرمجة الديناميكية التي تقدم نتائج تقترب من الواقع.

-ولكن يمكن تكييف وتعديل هذا النموذج للوصول إلى الهدف المنشود.

3. أنواع الإصلاح

تتأرجح إصلاحات أنظمة التقاعد ما بين توسيع و تغيير للمخططات المعمول بها، فهناك دول منها من قامت برفع سن الإحالة على التقاعد، ومنها من قامت برفع معدلات الاشتراكات، ومنها من قامت بتقليص الإنفاق على المنافع، ومنها من قامت بالتحول إلى نظام قائم على أساس الرسملة، ومنها من قامت بخوصصة أنظمتها. كنقطة انطلاق، من الضروري التعرف على الاضطرابات الواسعة الانتشار التي تؤثر على جميع نظم المعاشات التقاعدية في العالم،

بالمقابل فقد لعبت سنوات الثمانينات والتسعينات دورا كبيرا في تطوير السياسة الاجتماعية، وحاليا يوجد عدد كبير من البلدان التي تسعى إلى تغيير مخططاتها الحالية المتعلقة بحماية المتقاعدين، وهناك البعض من هذه الدول من يحاول توسيع مخططاتها التقاعدية ولكن ضمن قاعدة محدودة، حيث أن غالبية البلدان تصنف حاليا ضمن احد الفئتين السابقتي الذكر، إلا انه تقريبا ليس هناك أي بلد في جميع أنحاء العالم (بما في ذلك البلدان المتقدمة) تظهر إصلاحاته على الأجندة السياسية سواء بالنسبة لتعديل نظم معاشات التقاعد أو تحسينها أو تطويرها.

ومن هذا المنطلق نلمس نوعين من الإصلاحات على مستوى خطط وبرامج التقاعد : إصلاحات هيكلية وأخرى إدارية.

1 .3 إصلاحات هيكلية:

بحلول السنوات الأولى من القرن المقبل ينبغي أن تتغير صورة حماية الدخل على الصعيد العالمي فيما يخص معاشات الشيخوخة بصفة مميزة، حيث أن قائمة البلدان المعنية بذلك طويلة جدا†، ففي الصين الحكومة تخطط لإدخال إصلاحات كبرى على أنظمة التقاعد وكذلك على تأمينات فقدان العمل والتعويض عن البطالة والرعاية الصحية. بعد عشرات السنين من النقاشات قامت تايلندا بإعداد نظام معاشات الضمان الاجتماعي بالنسبة لعمالها، كما أن عددا من بلدان إفريقيا قامت بتحويل صناديق الاحتياط الوطنية إلى أنظمة معاشات وتحويل جزئي تم تبنيه في الهند وهو أيضا متخذ في ماليزيا، وعكس ذلك في أمريكا اللاتينية عدة دول قامت بالتفكير في التغيير نحو أنظمة التقاعد المسيرة بصفة شخصية المبنية على الحسابات الفردية. (Colin, Gillion;social security department, 2005, p. 4) في أوروبا الشرقية والوسطى، أغلبية البلدان توجهت نحو استكمال فحص دقيق لأنظمتها التقاعدية المصاحبة لتنصيب برامج جديدة للتعويض عن البطالة وشبكات التامين الاجتماعي. عدة أنظمة بإفريقيا كتلك الموجودة بمدغشقر عرفت إعادة هيكلة جوهرية في كل من تصميماتها وتغطيتها وتنظيمها وتسييرها. التوقيت يختلف : فالشيلي أدخلت إصلاحات كبرى منذ 20 سنة تقريبا، دول أخرى كطنزانيا هي في منتصف تحولاتها، ومازالت دول أخرى كالمكسيك والفيتنام تبدأ للتو إجراءات التغيير ومنها من تنتظر الانطلاق ككوبا، النيبال وجنوب إفريقيا.

البحث عن توازن جديد:

إدراكا بأن خطط الضمان الاجتماعي تحتاج إلى التكيف مع بيئاتها الاقتصادية والاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية المتغيرة، ينبغي تحليل السياسات و السياسات الرئيسية الموجهة نحو إيجاد توازن جديد في خطط الضمان الاجتماعي. (Colin, Gillion;social security department, 2005, p. 4)

الأساس المعياري للسياسة:

إن توجيه سياسة المعاشات التقاعدية للضمان الاجتماعي تستند دائما إلى معاينة أو تقييم معياري للمستشار السياسي. ويتعلق أساس السياسة المعيارية بتقييم أحكام ترمي إلى كيفية هيكلة مخصصات الضمان الاجتماعي. ويمكن التفكير في الأهداف العامة لفائدة بناء

† أنظر العوامل المؤثرة على التقاعد

نظم المعاشات التقاعدية من حيث خمسة عناصر هي: (Colin, Gillion;social security department, 2005, p. 15)

- توسيع نطاق التغطية لتشمل جميع أفراد المجتمع؛
- الحماية من الفقر في سن الشيخوخة، أو العجز، أو وفاة الشخص الذي كان يتقاضى أجرا لجميع أفراد المجتمع؛
- توفير دخل، بدلا من الأجر المفقود الناجم عن التقاعد الطوعي أو غير الطوعي، لجميع أولئك الذين قدموا مساهمة في الضمان الاجتماعي؛
- تعديل هذا الدخل لمراعاة التضخم، وعلى الأقل إلى حد ما، من الارتفاع العام في مستويات المعيشة؛
- خلق بيئة لتطوير اشتراكات إضافية طوعية لدخل التقاعد.

بالإضافة إلى هذه الجوانب، التي تؤثر على قدر معين من المنافع لإتاحتها وشموليتها، هناك اعتبارات أخرى. والتي تشمل:

- مبدأ الانتساب الإلزامي؛
- المساواة في المعاملة، للرجال والنساء، وفيما بين المواطنين وغير المواطنين؛. .
- الحاجة إلى توفير منافع مضمونة قابلة للتنبؤ، على الأقل عند مستوى معين؛
- الإدارة الديمقراطية لخطة المعاشات التقاعدية، من خلال إدماج ممثلي العمال وأرباب العمل على هيئة الرقابة؛
- مسؤولية الدولة في ضمان تنفيذ استيفاء شروط تسليم المنافع (على الرغم من أن هذا لا يعني أن الدولة ملزمة بتنفيذ هذه المهمة بنفسها، وإنما فقط للتأكد من أنه قد تم تنفيذها)؛
- إعداد سقوف للمنفعة (والمساهمة) التي تحد من مسؤوليات الدولة لذوي الدخل المرتفع.

وتأتي معظم هذه المبادئ في مختلف المعايير الدولية التي وضعتها منظمة العمل الدولية ILO، والتي تحدد أيضا الحد الأدنى من التعويضات: عموما نسبة التعويض 40 في المائة من الأرباح السابقة بعد 30 سنة من الاشتراكات، مع ضمانات وحد أدنى بالنسبة لأولئك الذين كانت عائدات حياتهم منخفضة، أو الذين عانوا من فترات معتبرة من عدم المساهمة في الضمان الاجتماعي.

توسيع وعاء الاشتراكات:

يعد توسيع وعاء الاشتراكات أهم عوامل الإصلاح، ففرنسا وعلى غرار البلدان الأخرى في منطقة الأورو، تواجه صعوبات في التمويل طويل الأجل في دولة الرفاه، والتي قد تمنعها من توفير معاشات للمتقاعدين المستقبليين، بالرغم من وجود ممتلكات متزايدة بالمجتمع لا يمكن الوصول إليها أو الاستفادة منها،الأمر الذي أدى إلى تركيز متزايد من الادخار في أيدي الأشخاص المسنين-عادة على شكل احتياط ذو قيمة قليلة الخطورة، مرفوقة بامتداد في متوسط العمر المتوقع. لقد أدت هاتين الظاهرتين إلى خلق اختلال في التوازن ما بين الأجيال لصالح كبار السن وتقليص فرص النمو، فالحوارات السائدة لمختلف الأجيال تعكس بدقة هذه التوترات، ولكنها في كثير من الأحيان متعلقة أساسا بالمكانة التي تشغلها دورة الحياة.

الحلول الممكنة للوضع الحالي ترتكز عليهم هم أنفسهم بوجود افتراضات ميتافيزيقية وهي تلك الموجودة في المثلث الإيديولوجي المتكون من ثلاث رؤى قطبية اجتماعية: (متعامل

حر+المساواة بين المواطنين+تضامن متعدد). وفيما يتعلق بالتحويلات الاجتماعية هل يجب تعزيز الروابط غير المستقلة بين الأجيال في إطار تضامني ما بين الأجيال والمبنية على مبادئ توجيهية كحرية الاختيار والمسؤولية الفردية للمتعاملين أو العدالة ما بين المواطنين وما بين الأجيال؟ على صعيد الممتلكات تم اقتراح صفقات تضامنية تشرك الضرائب التصاعدية للمدخرين :فرض ضرائب تصاعدية مرتفعة على الممتلكات العائلية قد يتم مواجهتها بمضاعفة الوسائل المتوفرة للتهرب من هذه الضريبة الإضافية على الممتلكات بهبتها للعائلة، أو استهلاك الممتلكات أو استثمارها في أصول طويلة المدى وأكثر مخاطرة. على العموم هذه الصفقات التضامنية تهدف إلى إشراك خزينة الممتلكات للمسنين في تمويل مستدام وأكثر توازن في التعليم والحماية الاجتماعية. (André, 2016, p. 236)

توسيع نطاق التغطية إلى القطاع غير الرسمي: (Colin, Gillion;social security department, 2005, p. 16)

هناك عدد من الاعتبارات المشتركة التي تكمن وراء خيارات السياسة الرامية إلى توسيع نطاق التغطية:

- من غير المحتمل أن يكون في أي بلد حل واحد فقط لهدف التغطية الشاملة؛
- في البلدان النامية قد يكون من غير الواقعي الاعتماد على تمديد خطة التأمين الاجتماعي المصممة للقطاع الرسمي كوسيلة لتغطية العاملين لحسابهم الخاص وأولئك المتواجدين في القطاع غير الرسمي؛
- وتعتمد مستويات التغطية المرتفعة على درجة عالية من الاتفاق الجماعي وتتوقف هذه المسألة على الخطط المتصلة باحتياجات وظروف هؤلاء الذين تسعى إلى تغطيهم؛
- تحقيق توسيع التغطية مترابطة مع الحوكمة الجيدة وتصميم الخطط.

وتشمل خيارات السياسة:

- ✓ تمديد، دون تعديل كبير في هيكل الاشتراكات والمنافع، ووجود مخططات لتغطية الفئات المستبعدة؛
- ✓ إعادة هيكلة أو وتكييف الخطط القائمة لتسهيل تغطية الفئات المستبعدة؛
- ✓ تصميم مخططات خاصة للمجموعات المستبعدة؛
- ✓ إدخال نظام جبائي شامل أو خطط مبنية على الأهداف
- ✓ تشجيع تطوير مخططات خاصة تقوم على أساس المساعدة الذاتية أو على مبادئ التأمين التعاضدي.

تسعى المقاربات الثلاثة الأولى، كل منها إلى حد مختلف، لإدراج الفئات المستبعدة ضمن نطاق النظام القائم، مما يعني ضمان تطبيق بعض مبادئ الضمان الاجتماعي على الأقل، ولا سيما المخصصات القائمة على الاشتراكات، والتأمين الإجباري والالتزامات ذات الصلة التي تضمن الخضوع. أما المقاربة الرابعة فتكسر العلاقة القائمة بين الاشتراكات واستغلالها، مع التمويل من الضرائب العامة، ودفع المخصصات على أساس أدلة حدوث طوارئ مثل الشيخوخة أو الدخل المنخفض. وتفترض المقاربة الخامسة أن التغطية في إطار نظام الضمان الاجتماعي العام غير واقعية، على الأقل بالنسبة لبعض المستبعدين، مما يعني أن الترتيبات الخاصة والجماعية القائمة على الدعم التعاضدي قد تكون الحل الوحيد.

قد يتطلب توسيع نطاق تغطية القطاع غير الرسمي برنامجا خاصا يتم إنشاؤه أو معاملة خاصة يتم توفيرها لهؤلاء العمال لكي يتناسب البرنامج مع احتياجاتهم وقدراتهم المحدودة على المساهمة. وقد ينطوي ذلك على توفير إعانات العجز وذوي حقوق المتوفين فقط، أو توفير معاشات التقاعد في سن مرتفعة نسبيا، مثل سن 70 عاما. وفي بعض الحالات، يجب تصميم برامج خاصة خصيصا لتلبية احتياجات عمال القطاع غير الرسمي. وقد يلزم وجود تسهيلات للقيود التشريعية على التغطية في برنامج معاشات التقاعد. على سبيل المثال، في بعض البلدان، يتم إعفاء العمال المستخدمين في المشروعات الصغيرة.

تأثير سن التقاعد: (Colin, Gillion;social security department, 2005, p. 18)

عند خفض الحد الأدنى للسن الذي يمكن فيه الحصول على معاش تقاعدي في الضمان الاجتماعي، الأكثر تكلفة هو تمويل معدل التعويض المعطى. ويمكن للبلدان الأكثر ثراء أن تمول فترات أطول، كما أن الثروة تزيد من رغبة العمال في إنفاق سنوات طويلة في التقاعد. مع الزيادات في متوسط العمر المتوقع فإن فترة التقاعد ستميل إلى الزيادة. غير أن شيخوخة السكان ترفع عدد المتقاعدين مقارنة بالعمال، الأمر الذي يرفع من تكلفة توفير المنافع من خلال الخطط القائمة على التوزيع système par répartition. وهذه بعض العوامل التي يجب مراعاتها عند تحديد الحد الأدنى للسن الذي يمكن أن تدفع فيه المنافع. وقد يؤدي رفع الحد الأدنى لسن التقاعد إلى أن يتقاعد الناس في سن متأخر أو قد يكون له تأثير ضئيل على العمر الفعلي الذي يتقاعد فيه الأشخاص ولكن التعويض قد يقتطع من معاش التقاعد. فعندما ترفع البلدان الحد الأدنى لسن التقاعد، يكون هناك زيادة في الطلب من جانب العمال المسنين على أنواع أخرى من المنافع، مثل إعانات العجز والبطالة، وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد أي وفورات في التكاليف.

تطوير تصاميم متعددة وهياكل مرنة:

لا توجد أية خطة دخل تقاعدي فعالة شاملة. (Colin, Gillion;social security department, 2005, p. 18) حيث يؤثر مستوى التنمية الاقتصادية، والهيكل العمري للسكان والعوامل السياسية على خطة دخل التقاعد الملائمة لمختلف البلدان. وإذا ما تغير الوضع الاقتصادي والديمغرافي والسياسي في بلد ما، فقد يتطلب الأمر أيضا إجراء تغييرات في مخططات دخل التقاعد. وبسبب التفاعل بين مخططات التقاعد، الضمان الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، تتطور مخططات الدخل التقاعدية مع مرور الوقت وأنظمة مختلفة يمكن أن تعمل بشكل أكثر نجاحا في مختلف البلدان وفترات مختلفة.

جميع البلدان بحاجة إلى وضع تصاميم متعددة وهياكل مرنة لخطط الضمان الاجتماعي. ولتحقيق أهداف التخفيف من وطأة الفقر في سن التقاعد وتوفير منافع تقاعد منخفضة المخاطر، فإن هناك حاجة إلى مضاعفة مصادر المنافع بوجه عام. وهذا الكتاب يشدد على أدوار مخطط دخل التقاعد في الحد من الفقر وتوفير دخل تقاعدي منخفض المخاطر. وللقيام بذلك، يجب أن يكون لدخل التقاعد عنصر يعاد توزيعه ويجب توفيره من مصادر متنوعة. وتتوقف الأهمية النسبية للمصادر المختلفة على معدل العائد وخطر المصادر المختلفة. سواء كانت المصادر تدار في القطاع العام أو الخاص سوف تعتمد على الفلسفات

السياسية تجاه مسؤوليات القطاعين الفردي والخاص إزاء دور الحكومة و وجهات النظر فيما يتعلق بالقدرة الإدارية النسبية للقطاعين الخاص والعام.

للحد من المخاطر من خلال تنويع المخاطر، يمكن وصف البلدان المتقدمة بأنها نظام متعدد الطبقات، مع تحديد الطبقات من خلال خصائص المخاطر وإعادة التوزيع. ومن شأن ذلك أن يشتمل على طبقة دنيا، ومكافحة الفقر، واختبار مستوى الوسائل، وتمويلها من الإيرادات العامة، والمستوى الثاني خطط التقاعد القائمة على أساس التوزيع أي المحددة المنافع pay-as-you-go ، والمستوى الثالث الذي سيكون خاصا بالامتثال الإلزامي للخطط المحددة الاشتراكات، والطبقة العليا للمدخرات التقاعدية الطوعية، ومصادر الدخل غير التقاعدية. ومع ذلك، فإن الجانب الأساسي من هذا النهج ليس عددا معينا من الطبقات، وإنما توفير الدخل التقاعدي من مصادر مختلفة لها خصائص مختلفة من المخاطر من أجل تنويع المخاطر. ويشدد هذا النهج على إمكانية زيادة التعقيد في مخططات دخل التقاعد مع تطورها من أجل زيادة تنويع مخاطر دخل التقاعد.

وبالنسبة للبلدان النامية ذات التغطية المنخفضة، ينبغي إعطاء الأولوية لتوسيع نطاق التغطية. ويمكن القيام بذلك عن طريق وضع برامج خاصة مخصصة للعاملين في القطاع غير الرسمي، أو عن طريق وضع برنامج وطني يشمل معظم العمال، بينما لا يلزم فيه سوى العمال ذوي الدخل المرتفع بالمشاركة في برنامج أكبر تكلفة. وبغية توفير الحد الأدنى للعمال الفقراء، يمكن للبرنامج الأساسي أن يوفر منافع العجز وذوي حقوق المتوفين، أو يمكن أن يوفر منافع التقاعد التي تبدأ في سن عالية نسبيا، مثل 65 أو 70 عاما.

3. 2 إصلاحات إدارية:

تحسين الإدارة والحوكمة والامتثال:

يمكن معالجة بعض المشاكل التي تواجهها نظم الضمان الاجتماعي من خلال سياسات لتحسين الإدارة والحوكمة والامتثال. (Colin, Gillion;social security department, 2005, p. 17) ويمكن تحسين الحوكمة من خلال إشراك العمال وأرباب العمل في هذه العملية. وتعتمد الطريقة التي سيشاركون فيها على ظروف البلد، ولكن في بعض الحالات هناك مشاركة ثلاثية (عامل وصاحب عمل وحكومة) في مجلس الإدارة. وينبغي تنظيم الإدارة بحيث يكون لأصحاب العمل والعمال مدخلات في هيكلة برامج الضمان الاجتماعي. في حين أنه في بعض الحالات، قد يكون من المفيد الحصول على المدخلات الرسمية لهذه المجموعات من خلال مشاركتها في لجان الإدارة الخاصة بها، وفي حالات أخرى، يمكن أن تحدث المشاركة من خلال الضغط، والتصويت، وإلا فسيشاركون في العملية السياسية. يتطلب الامتثال المستمر سياسات وميكانزمات تنفيذية. وقد حدثت مشاكل تتعلق بالامتثال في كل من المخططات المحددة المنافع والمخططات المحددة الاشتراكات. يحتاج الامتثال إلى أن يكون مسؤولية الحكومة. وفي بعض الخطط المحددة الاشتراكات، تم تحديد الامتثال كمسؤولية لمقدمي المعاشات التقاعدية في القطاع الخاص. لأن حسابات المعاشات التقاعدية للعمال ذوي الدخل المنخفض تميل إلى أن تكون ذات تكلفة تسيير عالية مثل الحسابات الكبيرة للعمال ذوي الدخل المرتفع، مما يؤدي إلى ربح ضئيل، فإن مقدمي الخدمات في القطاع الخاص في كثير

من الأحيان ليس لديهم حافز للحفاظ على الامتثال للعمال ذوي الدخل المنخفض، أين يمكن ظهور مشاكل الامتثال.

وفيما يلي أهداف الحكم الراشد، مجمعة حسب علاقتها بقضايا السياسة الإستراتيجية والكلية والإجراءات المؤسسية أو الالتزامات الإدارية على المستوى التشغيلي:

1-أهداف السياسة الإستراتيجية و الكلية :

- وضع عملية لصياغة السياسات تأخذ في الحسبان مجموعة كاملة من احتياجات الحماية الاجتماعية وتوازن بين تلك الاحتياجات والموارد الوطنية؛
- إيجاد توازن داخل السياسة الوطنية بين مخططات الضمان الاجتماعي العامة والفردية والخاصة وهو ما يكفل تغطية واسعة النطاق ويحقق المستوى المطلوب من إعادة توزيع الدخل؛
- إنشاء آلية لسن تشريعات من اجل إعطاء نتيجة للقرارات السياسة.

2-ترتيبات مؤسسية:

- وضع ترتيبات مؤسسية تكون مسؤولة عن تحقيق برامج الضمان الاجتماعي
- ضمان امتلاك المساهمين والمستفيدين فرصة للتأثير على عملية صنع القرار ومراقبة إدارة مخططات الضمان الاجتماعي؛
- إنشاء آليات رقابة مالية لمراقبة تخصيص الموارد وإدارتها؛

3-الالتزامات الإدارية:

- ضمان تحصيل الاشتراكات وحسابها ودفع المخصصات على وجه السرعة وبدقة مع الاستغلال المناسب؛
- تخفيض تكاليف التسيير ضمن المستوى المطلوب من الخدمة، فعندما نتحدث عن تكاليف الضمان الاجتماعي نبدأ عادة بتكلفة الخدمات المقدمة: معاشات التقاعد، أداءات العلاج، منح عائلية،...ولكن تكلفة الضمان الاجتماعي هي أيضا تكاليف التسيير اللازمة لتقديم الخدمات: استقبال وإعلام المستخدمين، تحصيل الاشتراكات وبقية الإيرادات،... إن التحكم في هذه التكاليف الخاصة بالتسيير يوفر خدمة عمومية ذات جودة وضرورة حتمية للضمان الاجتماعي تسيير الضمان الاجتماعي بأقل تكلفة أي ضمان استخدام الموارد لتمويل الخدمات الاجتماعية وإعادة توزيعها على المؤمنين اجتماعيا بالدرجة الأولى، أيضا أمر مهم بالنسبة للمشكل المالي الذي نعرفه (عجز الميزانية)، كل هذا يستدعي إعادة النظر في العلاقات القائمة بين الضمان الاجتماعي ومستخدميه بتطوير المعاملات الالكترونية فتصبح أكثر سرعة وسهولة ودقة، فالضمان الاجتماعي موضح وبصفة خاصة عندما ينشر أدوات مبتكرة كبطاقة الضمان الاجتماعي أو صك توظيف الخدمة العالمي كما هو الحال في فرنسا (Les conventions d'objectifs et de gestion des regimes de securité sociale, 2017, p. 1) والتي رغم منافعها المتعددة التي تعود بها على المؤمنين وإدارة الضمان الاجتماعي إلا أنها تعد احد العوامل المحفزة على الغش، إذ أن أغلبية العائلات الذين لديهم أفراد غير مؤمنين اجتماعيا يقومون باستخراج الأدوية من الصيدليات باستعمال بطاقة الفرد المؤمن في العائلة مستخدمين طرق التحايل وهذا ما يفقد البطاقة مصداقيتها ويزيد في إثقال

كاهل الصندوق بنفقات إضافية كبيرة سيعجز مستقبلا عن سدادها إذا لم تتوفر الإيرادات اللازمة لتغطيتها.

- التأكد من أن المساهمين والمستفيدين على دراية بحقوقهم وواجباتهم.

4. مشكل الصراع القائم بين العدالة والنجاعة:

لقد جاءت إصلاحات الضمان الاجتماعي بسبب عدم التوازن الموجود بين الضرائب أو الاشتراكات المتاحة وبين المنافع التي يستفيد منها الأفراد، كما أن أغلبية المستفيدين سواء كانوا أغنياء أم فقراء هم يستفيدون أكثر مما يدفعونه كضرائب، لذلك لن ينجح الإصلاح إلا إذا اعتمد على مبادئ العدالة والنجاعة. ولكن يوجد صراع دائم بين هذين المبدأين، فإذا أردنا تطبيق مبدأ معين قد يلحق خلل بالمبدأ الآخر وهكذا.

مثال: (C. Eugene & Jon M, 1997, p. 17)

-إذا كان الغرض من الضمان الاجتماعي تلبية حاجات اكبر عدد ممكن من كبار السن ثم يرفع سن التقاعد، قد يؤثر الأمر على الشباب ويزيد المسنين ثراء، فمن الأفضل حذف التكلفة التعديلية للمعيشة حيث قد يؤثر هذا على الأكبر وقد يفتقر المسنين.

-مبادئ العدالة والنجاعة يلفتان الانتباه إلى بعض فئات في المجتمع وهم: أولئك الذين يواجهون مشكل تفضيل الضرائب على الدخل عوض الضرائب على الاستهلاك، أولئك الذين يعملون عدة سنوات، والمسنين الذين يشتغلون، أولئك يستفيدون من منافع ضمان اجتماعي اقل بكثير من أولئك الذين ينبغي أن يحصلوا على موارد اقل من الضمان الاجتماعي.

4. 1 خصائص الإصلاح:

1-معدلات الضريبة وتوسيع الوعاء الضريبي

Tax Rates and Expanding the Tax Base

2-فرض ضرائب على منافع الضمان الاجتماعي

Taxation of Benefits

3-تعديل تكلفة المعيشةCost-of-Living Adjustments

4-تباطؤ نمو المنافع من جيل إلىآخر Slowing Benefit Growth from Cohort to Cohort

5-أنظمة الضمان الاجتماعي ذات الطابقين أو المستويين Double-Decker or Two-Tier Social Security Systems

6-إقصاء السنوات الضائعة Eliminating Drop-Out Years

7-الحد الأدنى للمعاش Minimum Benefits

8-رفع سن التقاعدIncreasing the Retirement Age

9-القضاء على اختبار شرط الدخلEliminating the Earnings Test

10-توزيع المنافع، وعدة أساليب أخرى لتحسين العدالة الزوجية Earnings Sharing and Other Options for Improving Spousal Equity

وعليه يمكن أن نستخلص ما يلي:

-يجب أن تكون الضرائب والاقتطاعات المفروضة معتدلة

-يجب أن تكون المنافع المقدمة للأفراد منخفضة

-معالجة عدم التوازن المالي للضمان الاجتماعي

-معالجة أوجه القصور واللامساواة

4. 2 رأس المال البشري ودوره في تحقيق التوازن الأمثل بين العدالة والنجاعة

تتطلب عملية الإصلاح توزيع المنافع والضرائب داخل وعبر الأجيال وفق معايير مختلفة بغية توفير الرفاه الاقتصادي لكبار السن، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار آثار هذه الإصلاحات على بعض القرارات الاقتصادية الهامة.

لدراسة أثار هذه الإصلاحات يتم اللجوء إلى المقارنة المرجعية لتقييم عدالة وملائمة المنح من خلال اقتراحات إصلاح نظام الضمان الاجتماعي مع عين الاعتبار النقاط الأساسية التالية: (U.S Department of the treasury, 2005, p. 13)

-كيف ينبغي أن يتم توزيع أعباء التغيير ما بين الأجيال اللازمة لسد الفجوة التمويلية للضمان الاجتماعي.

-كيف ينبغي أن يتم توزيع الأعباء ما بين الفئات الدخلية داخل كل جيل وذلك من اجل مخصصات محددة مسبقا بالنسبة للجيل الواحد.

-إلى أي مستوى يمكن أن تصل المنح وبالتالي الضرائب.

إن لقرارات تكوين رأس المال البشري، وعرض العمل والتقاعد تأثير كبير على الموازنة ما بين العدالة والنجاعة وذلك من خلال قواعد الضمان الاجتماعي الأربعة التالية: (Svend E. & Morten I., 2004, p. 13)

1-التعظيم الزمني Intertemporal Optimization:تحقيق اكبر منفعة ممكنة للفرد خلال دورة حياته.

2-التوازن العام General Equilibrium:توازن العرض والطلب في سوق العمل وكذلك توازن بين الأسواق.

3-آثار الرفاهية Welfare Effects: حيث يرتكز تقييم الرفاهية على مجموع المنافع لكلا النوعين من القدرات (دراسة+عمل أو عمل+فراغ)

4-التدريج Calibration:الوقت المنفق على العمل يزداد خلال الخمس سنوات الأولى من الحياة ثم يبقى مستقرا وثابتا في منتصف العمر وبعدها يأخذ في الانخفاض عندما يشرع الأفراد في الانسحاب من العمل.

- توجد قرارات مرتبطة بأنظمة بديلة في الضمان الاجتماعي: نظام منافع الشيخوخة البيسماركي+نظام الإعانات المالية للتقاعد البيفرجي+نظام الإعانات المالية للتقاعد البيسماركي

-تسمح هذه القرارات بتنفيذ نموذج نظري مع أجيال متداخلة من الأسر ونوعين مختلفين من القدرات داخل كل جيل فالوقت مقسم بين الدراسة والعمل في بداية دورة الحياة وبين العمل والفراغ في بقية دورة الحياة.

-نجد أنه مع نسبة مساهمة معينة في الضمان الاجتماعي، فمن الأفضل نقل الدخل لكبار السن عن طريق إعانات الشيخوخة،كونها تدفع بشكل مستقل عن وضعية سوق العمل، وهذا ينطبق على إعانات كل من بيسمارك وبيفريج.

-مع وجود اختلافات صغيرة في القدرات،فانه من المرجح أن يقدم النظام البسماركي لإعانات الشيخوخة أعلى مستوى من المنفعة لجميع المواطنين.

4. 3 إصلاحات جبائية متعلقة بحوافز العمل:

يمكننا التأثير على حوافز العمل من خلال قناتين رئيسيتين : التأثير على عمر الثروة و التأثير على هامش مكافأة العمل، فإصلاحات الضمان الاجتماعي تؤثر على هامش المكافآت للعمل الإضافي.

هذه الإصلاحات نوعان : (U.S Department of the treasury, 2005, p. 13)

- تلك التي تساعد الناس على اتخاذ خيارات صائبة، و تلك التي تركز أكثر على ضرائب الضمان الاجتماعي الصافية على العمل الذي هو أقل تأثرا بالضريبة مع عدم التضحية بالإنصاف. وتشمل الإصلاحات من النوع الأول زيادة الشفافية في الادخار الإجباري حتى يقتنع العمال فهم يفضلون المستوى الذي تزيد من خلاله معاشات التقاعد، و تغيير سن التقاعد العادي و / أو في وقت مبكر لتحسين تصورات الشعوب.
- وتشمل الإصلاحات من النوع الثاني معدلات الضرائب الصافية على منافع الضمان الاجتماعي مما يجعل سنوات التقاعد المحتملة أقل مما كانت عليه في السنوات السابقة، و تغيير تصميم منح الأزواج بحيث أن الزوجين ذوي المداخيل غير المتكافئة يواجهان معدلات ضرائب مماثلة.

إن الإصلاحات من كلا النوعين تحسن حوافز العمل، تؤدي إلى مزيد من الجهد في العمل و دخل أعلى، و بالتالي تقلل التضحية اللازمة لجعل الضمان الاجتماعي قادرا على مواجهة العجز المالي.

4.4 نجاعة وفعالية الإنفاق الاجتماعي:

في مقارنة تم إجراءها بين النموذج الاسكندينافي والنموذج الأوربي اتبعت البلدان الناجحة إستراتيجية تسمح بالتكيف مع تحديات العولمة، ارتكزت الدراسة على فعالية الإنفاق في الجوانب الآتية:

الاستبعاد الاجتماعي، النفقات الاجتماعية الصحية والأسرية وإعانات البطالة. حيث تضمنت هذه الإستراتيجية على خمسة أركان : (Peter , IZA, & Queens, 2008, p. 21)

- التسيير المرن والتوازن،

- ضرورة وضع أجور للعمل وتدريب،

- ترشيد الإنفاق بالإضافة إلى نوعية الحكومة،

- تعزيز الاستثمار في المستقبل،

- إستراتيجية ثابتة على المدى البعيد

فيما يخص المقارنة بين سياسات الحد من الفقر سيئة/ جيدة في أوروبا تبين أن:

1-الدانمارك وايرلندا حققتا نتائج ممتازة فيما يخص محاربة الفقر والاستبعاد الاجتماعي ممولة نفقاتها الاجتماعية عن طريق مساهمات الموظفين.

2-ايطاليا واسبانيا واليونان في كل حالة من بين أسوأ الدول أداء في أوروبا.

3-الانفجار الاجتماعي "bang" للإنفاق الاجتماعي "buck" :

-الدنمارك وايرلندا: يجمع بين نفقات عالية جدا على السكن ومكافحة الإقصاء الاجتماعي، وتشكيل حكومة عالية جدا مساهمة في تمويل نموذج السياسات الاجتماعية. نموذج يحتوي على نسبة منخفضة جدا من حصة مساهمة رب العمل في تمويل هذا النموذج، و النفقات في المعاشات التقاعدية هي أصغر جزء من مجموع المنافع مع فعالية الحد من الفقر كبيرة.
- إستونيا وأيرلندا : نفقات عالية جدا على الأسرة والأطفال، وعلى الصحة والمرض والعجز. نفقات التقاعد تشكل أصغر جزء من مجموع المنافع، فعالية الحد من الفقر ليست كبيرة، ولكن إيجابية.

- هولندا ورومانيا: نهج الليبرالية الجديدة، نموذج يجمع مساهمات عالية جدا من قبل الأشخاص المؤمن عليهم ومنخفضة جدا مساهمات من قبل الدولة، فعالية الحد من الفقر :لم تكن كبيرة، ولكن ايجابية.

- هناك نموذج رابع يمارس في أوروبا هو إعانات البطالة نهج يتخذ بلجيكا وإسبانيا كنموذج. ويقوم النموذج على نسبة عالية جدا من إعانات البطالة من مجموع المنافع. فعالية. في النهاية تم الخروج بالتوصيات التالية: (Peter , IZA, & Queens, 2008, p. 05)

- ينبغي التركيز على السياسات العامة للدولة بدلا من السياسات الاجتماعية.

-الفعالية في الإنفاق الاجتماعي يمكنها أن تتوقف على مدى تقارب تخصيص الموارد مع النتائج المستهدفة اجتماعيا.

-العامل الديمغرافي يلعب دورا في نجاعة الإنفاق.

5. مناقشة النتائج :

- الربط ما بين الاشتراكات والاقتطاعات حتى تكون هناك عدالة اجتماعية؛
- الاعتماد على نظرية أمثلية باريتو في التخصيص الامثل للموارد للتوفيق ما بين العدالة والنجاعة في اصلاح انظمة التقاعد؛
- إنشاء آلية لرصد وتقييم الكفاءة الإدارية، وذلك باستخدام معايير قياس الأداء، فمع التزايد السريع والمخيف للنفقات العمومية للدولة والذي يقابله تدني وانخفاض مقلق لإيراداتها العمومية والحاجة الملحة لتغطية جميع أفراد المجتمع بالضمان الاجتماعي لضمان قدراتهم الشرائية والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية وعلى الرفاهية والعدالة الاجتماعية لأفراد المجتمع، خاصة وأننا في ظل أزمات مالية عالمية تثير الحذر أصبح من الضروري إعادة النظر في نجاعة أنظمة الضمان الاجتماعي بمختلف أنواعها وذلك بغرض تحقيق الأهداف المنتظرة منها بأعلى مستوى من الفعالية والجودة؛

6. الخاتمة:

هناك صراع دائم ما بين العدالة والنجاعة في اصلاح انظمة التقاعد، بحيث لا يمكننا تطبيق احد المبدأين دون المساس بالمبدأ الثاني. تتطلب عملية الاصلاح توزيع المخصصات والاقتطاعات بطريقة عادلة بين افراد المجتمع والا فلن يصل كبار السن الى المستوى المرجو من الرفاهية. كما ينبغي تكريس مبدأ النجاعة في تخصيص موارد النظام والا فسيصل الامر بالنظام الى اختلال التوازن. في الواقع لا يمكن تحقيق النجاعة في تخصيص الموارد مع تحقيق العدالة في اعادة توزيع المداخيل في آن واحد، فالأولى متعلقة بالمخصصات والثانية متعلقة بالاقتطاعات. مثال عن ذلك: إذا اردنا تحسين الوضع المعيشي لأكبر عدد ممكن من المتقاعدين من خلال رفع مستوى المعاشات علينا إذن زيادة التحصيل عن طريق رفع نسبة الاشتراك مما سيمس بالعدالة الاجتماعية لفئة الشباب النشيطة التي سيقع على عاتقها تسديد هذه الاشتراكات الاضافية والتي تحقق لنا النجاعة في تخصيص الموارد ولم يتحقق لنا مبدأ العدالة في توزيع المداخيل، وعليه لا يمكن تطبيق نظريات الاصلاح بنجاح ما دما ندور ضمن حلقة الصراع الدائم بين العدالة والنجاعة.

7. قائمة المراجع:

André, M. (2016). Les enjeux de la protection sociale et de l'accumulation patrimoniale, constats, idéologie, voies de réformes. *Revue française des affaires sociales* , 226-249.

C. Eugene, S., & Jon M, B. (1997). Retooling social security for the 21st century.

Casey B , M. N., & Xavier, S.-I.-M. (1999). Social security in theory and practice II: Efficiency , narrative theories and imlications for reform. 1-21.

Colin, Gillion;social security department. (2005). The development and reform of social security pensions, the approch of the international labour office. 1-20.

John , L., & Dan, S. (2006). Consumption, retirement and social security: evaluating the efficiency of reform with a life cycle model. 1-20.

Juan C, C., & Carlos, G. (2004). Optimal design of social security reforms. 1-20.

Les conventions d'objectifs et de gestion des regimes de securité sociale. (2017, 12 05). Quels sont les vrais couts de gestion de la securité sociale? Paris, le portail de la sécurité sociale, France.

Michele, B. (2008). The option value model in the retirement literature: the trade-off between computational omplexity and predictive validity. 1-20.

Peter , H. A., IZA, C. B., & Queens. (2008). Efficiency and effectiveness of soclial spending the scandinavian mode vs the europeen model. 1-30.

Peter R, O., & Joseph E, S. (1999). Rethinking pension reform:ten myths about social security systems. 1-20.

Svend E., H. J., & Morten I., L. P. (2004). Efficiency and equity aspects of alternative social security rules. 1-20.

U.S Department of the treasury. (2005). *social security reform: benchmarks for assessing fairness and benefit adequacy.*